مؤتمر حيروت، الى نموذج يحتذى به في الحياة السياسية في اسرائيل، «فالمشكلة الحقيقية [كما يقول] التي اثارها مؤتمر حيروت، ليست المواجهة الطائفية المزعومة، بل خطر سيطرة هذا الاسلوب على الاجهزة السياسية كلها» (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، كتب الصحفي ران كسليف (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٦)، انه اذا صح القول ان مؤتمر حيروت يمثل ـ باحداثه ـ تمثيلاً صادقاً طابع الجمهور الاسرائيلي في الثمانينات، «فليس هناك سبب يدعو لان يلحق العنف وحالة الاشمئزاز اللذان ابرزتهما هذه الحركة اي ضرر بها في الانتخابات المقبلة. واذا نجح مثل هذه الحركة في الوصول الى الحكم، فقد يكون هذا بداية النهاية للنظام الديمقراطي في اسرائيل، وبداية اسرائيل جديدة، من الصعب الاشادة بها».

ومن العام إلى الخاص. ماذا سيكون عليه مصير الحركة ومصير الصراع على الزعامة داخلها ؟ ومن سيكون الرابح فيه ؟ وبتحديد أكثر، هل خطر الانقسام يهدد حيروت ؟

التحليـلات التي تناولت هذا الجانب تجمع على ان خطر الانقسام غير وارد. فوفقاً لرؤية وتحليل الصحفي غدعون سامط للوضع، لا بد لزعماء الحركة من التفاهم، وان من توقع حصول انقسام وتشرذم فلن تتحقق توقعاته، «فالحزب السياسي المفترض ان يتسلم رئاسة الحكومة بعد نصف سنة، لا يمكن ان يحكم على نفسه بالانتحار» (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٨٦). ونحا هذا المنحى، الصحفي دان مرغليت (**المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٨٦)، الذي خلص الى استنتاج، بانه لا بد من التوصل الى تسوية وان كانت قصيرة الاجل، وان جوهرها سيكون تأجيل غلبة الاتحاد مع حزب الاحرار. اما الكاتب شلومو غروس، الذي يكتب في صحيفة «هآرتس» تحت الاسم المستعار، فولص، فيعتقد بأنه، في ظل الظروف الحالية، من الصعب تصور امكان تصفية الخصومات داخل حركة حيروت، بواسطة حلول وسط، لكنه، ومع ذلك، يستبعد الانشقاق والانقسام وفق النماذج التي عرفتها الحياة الحزبية في السابق، لانه «ليس هناك مكان [في الخارطة الحزبية] لحزب ثالث، اضافة إلى حيروت ليفي وشارون، والى حركة هتحياه» (**المصدر نفسه**، ١٤/٣/١٩٨٦).

واذا كانت حركة حيروت غير مرشحة للانقسام، وفقاً لغالبية التحليلات والتقديرات للاوضاع الراهنة والمستقبلية «لان هناك مصلحة مشتركة وواضحة للجميع ومن المهم لهم جميعاً التراجع عن حافة الهاوية عشية المناوبة» كما يقول البروفيسور مدينغ (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦)، فماذا سيكون بشأن الصراع على الزعـامة الذي بدأ، وبانفضاض المؤتمر، بقي معلقاً ؟ على هذا الصعيد، يرى بعض المعلقين انه، وبغض النظر عن احتمال التوصل الى تسوية داخلية تكرس اسحق شامير رئيساً للحركة، فمما لا شك فيه ان شامير قد هزم في الصراع الذي بدأ ولم ينته بعد (ران كسليف، **هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٦). ويضيف كسليف، ان تتويج شامير رئيساً للحركة، كنتيجة لانحياز شارون ومعسكره اليه، لن يحل المشكلة ولن يغير وضع شامير من حيث الجوهر. «فاذا حصل ذلك، سيكون شامير ومجموعته اسرى في ايدي شارون ـ وهذا وضع لا يمكن تحمله على المدى الطويل، وحتى المتوسط. والامر سيان، حتى لو ادى الصراع على الوراثة الى تصفية شامير، لان ذلك لن يحل المشكلة بل يخلقها. وسيكون الامر مجرد مرحلة لا بد منها استعداداً لصراع أشد واشرس بين الحليفين ليفي وشارون» (**المصدر نفسه**). اما البروفيسور مدينغ، فيرى ان الصراع على الزعـامة خلق مشكلة تتمثل في ان شامير «لم يعد، وكما يبدو، يحظى بدعم الاكثرية [في الحـركـة]، ورئيس الحكومة الذي لا يتمتع بالتأييد الكامل [من قبل حركته] سيكون رئيس حكومة ضعيفاً» (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦). ويرى البروفيسور مدينغ انه ازاء الوضع الذي نشأ «هناك نقطتان سيكون لهما، على المدى البعيد، اثر حاسم بالنسبة الى حركة حيروت واوضاعها الداخلية: الاولى موقف حزب الاحرار من الشراكة مع حيروت؛ [والثانية] تنفيذ اتفاق المناوبة» (**المصدر نفسه**). لكن يوئيل ماركوس (**هآرتس**، ١٨/٣/١٩٨٦)، يشك في امكان وصول شامير الى موعد المناوبة والحلول مكان بيرس في رئاسة الحكومة، دون ان يكون واضحاً له، وللجميع، انه يسيطر على حركته. وهذا لن يتأتى له الّا اذا وضع هذه المسألة في الامتحان، سواء عبر خوض مواجهة، وجهاً لوجه، في الدورة الثانية للمؤتمر، او عبر